وثاني لم نفعل بها هذا الفعل بل جرت كما جرى في باب سيبويه فقال في الامر ائتنا ايتنا كما تقال اسم فعلم ان ذلك مختص بلفظ
بري وسلا ... واما الحرف فلم يأت فيه ما اوله ساكن الا لام التعريف وحدها والميم فرع عليها وهذا على مذهب سيبويه لان مذهبه ان
اللام وحدها للتعريف واما الخليل فمذهبه ان حرف التعريف ال مثل هل فليس في الحروف ما اوله ساكن لان اول حرف الهمزة وهي
متحركة بالفتح وانما استمر بها التخفيف لكثرة وتخفيفها الكثرة لا يجعل اللام اولا ومثبت ان ذلك انما يجري على قول سيبويه دون الخليل
قوله فاذا وقعت هذه الاوائل في الدرج نطق بها ساكنة لانه ان كان قبلها متحرك فلا اشكال وان كان قبلها ساكن حرك الاول
او حذف فيصير ايضا ما قبلها متحرك فانه ينطق بها على حالها ساكنة فاذا وقعت في موضع الابتداء ولا يمكن الابتداء بالساكن او
يعسر توصلوا الى الابتداء بالساكن بان زادوا همزة متحركة ليمكن النطق بالساكن كقولك في الابتداء واسم استغفار استخراج
استخراج اضرب الرجل قوله وسميت هذه همزات الوصل لانه يوصل بها الى النطق بالساكن ولانها سميت همزات الوصل
لانها تحذف في الوصل لانها غير مقصودة فكيف يصلح ... شيء يحذف فقال انها سميت بتسميتها بالعكس حرف ذلك اي قوله
وحكمها ان يكون مكسورة الى اخره لانه قد ثبت انما يتوصل بها الى النطق وتحذف الوصل اذا كان قبلها ساكن بحركة هي كسرة فجعلت
حركة الهمزة ايضا تشبيها بها بذلك لعروضها اصلا او لعدم تعذر احداها بالحركات فيجب ان يكون مكسورة لما تقدم من
ان اصل التقاء الساكنين الكسر فان عدل عن الكسر الى غيره فلعارض فلا بد في بيانه وهي مواضعان احدهما ما وقع بعد ساكنه
ضمة اصلية لفظا او تقديرا كقولك اغزو واغزي ولا تقول ابنوا بالضم بل تقول ابني بالكسر لان الضمة ههنا ليست اصلية الا ترى
انه من قولك بني وسلى واما قولك اغزي وضمة لان تعود السكون ضمة اصلية تقديرا لان اصله اغزو واصل اغزي اغزوي
وانما جاءت الكسرة من قبل الاعلال لان اصل البنية وتجب الضمة فيها ذكرناه ولا يجوز البناء على الاصل فلا يكون همزة اقتل
واخرج الا مضمومة بخلاف قولك ان اغزوا وقالت اخرج على ما تقدم لان الحركة التي في باب قالت اخرج من كلمة اخرى في
الحركة التي في باب اقيل واخرج من كلمة وهذه كانت الهمزة من جملة الكلمة ههنا قوي اسم الضم فيها لان العدول عن الكسرة نحو
قالت اخرج انما كان كراهة الضم بعد الكسرة ولكنه لما كان من اقيل كراهة الضم بعد الكسرة فيما كان من كلمة اشد فيما كان من كلمتين
وهو في كلمتين اسهل فلذلك جاء امران في بابه قالت اخرج والثاني في العدد على الاصل في باب اقتل واخرج لما ذكرنا
والموضع الثاني همزة لام التعريف على مذهب سيبويه فانها همزة وصل اجتلبت للنطق بالساكن وحكمها التزم فيها الفتح على ما تقدم
قوله واثبات الشيء من هذه الهمزات في الدرج خروج عن كلام العرب الى اخره قال الشيخ لانه انما جيء بها
في موضع الابتداء لما ذكرنا من الحاجة اليها فعلم انه لم يؤت بها الا لذلك فاذا اتي بها في غيره كان خروجا عن كلامهم قطعا وما خرج عن كلامهم
فهو لحن وان لم يكن لحنا فاحشا الا انه اذا اعتبر شعرهم حكم بانه لحن فاذا انه بدل حرف وحركة ليس من كلامهم كان اخفش الى انهم ابدلوا
عن هذه الهمزة الفا كقوله ... وقد تقدمت علته ذلك وهو التزموا في الاستفهام لما تقدم
المتقدم ذكره واما اسكانهم ايدي الى اخره اورد هذا المثال معترضا به لان اول الكلمة ههنا ... قال الشيخ انها
وهي ساكنة كسكون قولك واسمك واستخراجك فلم لا يحتاج ما اوله ساكن ولم يحتاج والجواب عن ذلك بان هو وهي واو
اوايلها متحركة بدليل قولك هو فعل كذا وهي فعلت كذا ... فلما ... اسكانها فيه ... شبه ذلك ... لكانه
انما

ها في اصل بها هذه الحروف ونوى لبث منها لما لحق بشل قولك وهو من لة قولك عضد وقولك وهي ولى من قولك لينفق
عنه في قولك كتف وقد ثبت تخفيف نحو قولك بالاسكان فاجري هذا المجرى تمسكا تخفيفا عارضا فثبت ان اصلها الحركة وان السكون
عارض واما اسكانهم ثم هو ان كانت ثم ليست كالواو والثاني نزلها منزلة ما يجري لا استقلالها وحملها على اختها تشبيها لها وكذلك
كان اسكان فاء هو وهي وليتفق اكثر منه في ثم هو ثم هي وثم ليتفق وضعف في نحو ان يهلكوا هو لانه لم يتصل بما هو كالجزء ولا
بما اشبه ما هو كالجزء ولذلك كان الوجه ضعيفا وهي من الكلمة عن قالون قال صاحب الكتاب ويشترك فيه الاسم والفعل
والحرف الزوائد التي يشملها قولك اليوم تنساه او اتاه سليمان الى اخره قال الشيخ ولا يدخل الحرف في مثل ذلك اذا
لم يثبت تصرفهم في الحروف بالاشتقاق كتصرفهم في الاسم والفعل وامر الزيادة راجع الى معرفة الاشتقاق لان معنى الزائد هو الذي يسقط
في تصاريف الكلمة تخفيفا او تقديرا والحروف لا يدخل فيها ذلك اذ لم يتصرف تصرفهم في الاسم والفعل ولا ... سماء الجامدة
فانهم حكموا فيها بالزائد وهو صيل على معناه انها لو تصرف فيها لكان فيها ان يكون كذلك حملا على نظائرها ما الاسماء الحقيقية
والمعربة فاكثرهم ايضا حكم عليها بالاصلي والزائد على معنى انها لو كانت من كلامهم تقديرا لكان قياسها ان يكون كذلك لما قلنا
في الجامد ومنهم من لا يتعرض لوزنه والحكم عليها بزيادة في البعض واصلية في البعض فيقول انه ثبت ذلك في كلامهم فاما ما عرف منها فلم
يثبت ذلك فيه والحروف الزوائد هي ما ذكرناه وقد ظن بعض الناس ان جمعها في اتاه سليمان ليس مستقيم من حيث انه سقط
الواو وليس واجب بان المراد اتاه سليمان بوصل الهاء وعند ذلك يحصل الواو قوله وجه كونها زوائد ان كل حرف منها
زوائد فانه منها لا انها ابدا تقع زوائد والاد بحرف الزوائد ما ذكره من ان الزائد لا يخرج عنها لا انها تكون ابدا زوائد لان قد
يكون الكلمة منها وكلها اصول كقولك سلم ونمل وتلا واشباه ذلك واراد ايضا الزائد الكثير لانه قد تقدم ان تلك تجيء في
الحروف كلها فعلم انه لا اختصاص لها فاذا اختص ههنا علم انه اراد غير ذلك قوله ولقد اسلفت في قسمة الاسماء والافعال
الا ان لما ذكره ابنية ورتبها على مواضع الزيادة علمت مواضع الزيادة وما يقع زائدا وهو كلام يتعلق بالزيادة ضمنا ولكنه لم يستوفي
لانه غرضه ههنا ان يعرف القوانين التي يحكم بها بكون الشيء زائدا ولم يتعرض لذلك ثم قال وهي التي ذكر ههنا باعتبار غير الغرض
الذي ذكرها ثم باعتباره ثم شرع فيها واحدا واحدا فقال الهمزة يحكم بزيادتها اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة احرف اصول قلت
اما اذا وقعت اولا وبعدها ثلاثة حروف اصول فان علم ذلك بالاشتقاق فلا اشكال وهو كثير فان لم يعلم بالاشتقاق فانه يثبت لكثرة
الثلاثة اصول فالاشكال ايضا لانه قد ثبت منها كثير امكان حملها على الاكثر اولى وان لم يتحقق انها اصول لم يخل اما ان يقوم دليل
على زيادة بعضها اولا فان قام فلا اشكال في الحكم باصالتها لتعذر الزيادة كما ذكر في امعة وافرة والا حكم بزيادتها وما ذكره في ادلق
فانه يحتمل الامرين غير مستقيم في التحقيق لانه لم يخل اما ان يقوم دليل على زيادة الواو اولا فان قام دليل عليه فلتحكم بثبات الهمزة
اصلية وان لم يقم فثبت ان الهمزة زائدة فان كان الحكم بزيادتها اولى من الواو ونظرا الى الاكثر في كلامهم لان افعل اكثر من فوعل
واذا لم يقم دليل فجعلها من باب الاكثر في كلامهم اولى واذا احكم بانه من باب افعل لا فوعل ليكون من باب الاكثر في كلامهم اولى مع كثرة فوعل
كان حمله على انه افعل اولى وما قيل يقوم من الدليل على ان الواو فيها او التاء زائدة وهو ذكر صاحب الكتاب وهم فيه لانه
قال وادلق افعل لانه قياس الاشتقاق فيذكر دليلا على ان الهمزة زائدة والواو اصلية وهو دليل على الحكم لانه اذا ثبت ان

الحكم بزيادته

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)